مؤسسات التمويل الخاصة ودورها في تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق

أ.د. فارس كريم بريهي/ كلية الادارة والاقتصاد/جامعة بغداد
الباحث/ حسين شريف نعيم

المستخلص :

أن تحليل واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة يعكس نقاط الضعف التي تعاني منها هذه المشروعات ونقاط القوة التي تتميز بها، ومن ثم صياغة الحلول المناسبة للعقبات التي تعاني منها هذه المشروعات بما يعزز أسهامها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي العراق تعاني المشروعات الصغيرة والمتوسطة من عدة عقبات تقف أمام تنميتها وتعزيز قدرتها التنافسية، وتعد عملية التمويل أحدى العقبات الرئيسة التي تعيق نمو وتطوير هذه المشروعات، أذ يلاحظ على الجهاز المصرفي في العراق عزوفه عن أقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة، نتيجة أرتفاع تكاليف أقراض هذه المشروعات مقارنة بالمشروعات الكبيرة، فضلاً عن عدم قدرة أصحاب هذه المشروعات تقديم الضمانات الكافية التي تطلبها المصارف، فضلاً عن نقص المعلومات عن تلك المشروعات، مما دفع المصارف بعَد هذه المشروعات ذات مخاطرة مرتفعة، وهذا ما دفع بالضرورة إلى أعتماد برامج وأليات من شأنها التقليل من العقبات التي تواجه تمويل هذه المشروعات وتتولى مهمة الربط بين المشروعات من جهة والمصارف ومن جهة أخرى وبما يسهم من تحسين فرص تلك المشروعات في الحصول على التمويل المناسب. ومن خلال هذه الحاجة ظهرت بعد سنة 2003 مؤسسات تمويل خاصة التي تركز على دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتتجاوز القيود والعقبات التي تفرضها جهات التمويل المصرفية. حيث بادر البنك المركزي العراقي، بطرح فكرة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة على المصارف العراقية الخاصة، وقد تبلور عن هذه الفكرة أنشاء شركتين هما (الشركة العراقية للكفالات المصرفية، والشركة العراقية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة).

المصطلحات الرئيسة للبحث / المشروعات الصغيرة والمتوسطة- مؤسسات التمويل الخاصة.

مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية
المجلد ٢٢ العدد ٨٨
الصفحات ٣٠٣-٣٢٦

*البحث مستل من رسالة ماجستير

المقدمة :

شكلت المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق أحدى ركائز القطاع الصناعي الخاص، ونتيجة للظروف السياسية والاقتصادية التي مر البلد خلال العقديين الاخيرين أفتقدت هذه المشروعات الكثير من المميزات التي كانت تتمتع بها، ومن ثم أصبحت غير قادرة على منافسة المنتجات المستوردة في الأسواق المحلية. وتتطلب عملية التنمية الاقتصادية خلال المرحلة القادمة في البلد دعم وتطوير هذه المشروعات من كافة النواحي و لا سيما من الناحية التمويلية التي تشكل أحد أهم المعوقات التي تواجه تلك المشروعات في العراق لتعزيز تنافسيتها بما يمكنها من أنتاج سلع وخدمات تستطيع أن تنافس نظيراتها المستوردة والاستمرار في الأسواق المحلية، لتتحول بعد ذلك هذه المشروعات إلى الإسهام بصادرات البلد.

مشكلة البحث:- تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق عدداً من المشاكل التي تقف أمام تنميتها وتطويرها لا سيما تلك المتعلقة بالحصول على التمويل بوصفه الأساس في نشوء هذه المشروعات أن لم تكن بالفعل مشكلتها الرئيسة وأساساً لمشكلاتها ألاخرى، مما أنعكس ذلك في ضعف نمو وتطوير هذه المشروعات وأحتلالها مكانة مميزة في السوق المحلي.

فرضية البحث:- أن للتمويل الذي تقدمه مؤسسات التمويل الخاصة دور في نمو وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق وتقوية موقعها التنافسي في الأسواق المحلية.

هدف البحث :- يهدف البحث إلى التعرف على مصادر التمويل الخاصة، ومعرفة دور تلك المؤسسات في تعزيز وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

هيكلية البحث:- من أجل الوصول إلى هدف البحث تم تقسيمه على ثلاثة مباحث، تناول المبحث الاول واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق، وتناول المبحث الثاني دراسة مؤسسات التمويل الخاصة في العراق، وتناول المبحث الثالث أثر تمويل المؤسسات الخاصة على المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق.

المبحث الاول / واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق

المطلب الاول : نشأة وتطور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق

يمكن قراءة نشأة وتطور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق من خلال النظر إلى الاحداث السياسية والاقتصادية التي مر بها البلد، أذ إن كثيراً من هذه الأحداث مثلت قراءة واضحة لكثير من المؤشرات الاقتصادية في البلد ومنها موضوع تطور المشروعات الصغيرة والمتوسطة. فقد شهد عقد الخمسينات من القرن الماضي أنشاء مجلس أعمار العراق، وكان تدخل الدولة في الاقتصاد حينها محدداً في أقامة البنى الارتكازية، وكان هذا التدخل داعماً للقطاع الصناعي الخاص وليس مزاحماً له أو منافساً في نشاطاته الانتاجية. وخلال هذه المدة تم أجراء أول أحصاء صناعي في العراق وتحديداً في سنة 1954 وقد شمل هذا الاحصاء المشروعات الصناعية الكبيرة والصغيرة، وقد أشارت النتائج إلى وجود (22460) ألف مشروع، بلغت المشروعات الكبيرة (294) مشروعاً فقط، شكلت ما نسبته (1.3%) من أجمالي المشروعات، بينما بلغت المشروعات الصغيرة (22166) الف مشروع، شكلت ما نسبته (98.7%) (كجه جي، 2002 ; 132).

خلال عقد الستينات أختلفت التوجهات الاقتصادية أنذاك، حيث ظهرت خلال تلك المدة الكثير من الممارسات والسياسات المتعجلة التي تهدف إلى أنشاء صرح صناعي حديث مملوك للقطاع العام، تجسد ذلك بعد صدور قرار التأميم سنة 1964 والذي تم بموجبه تأميم الكثير من المشروعات الصناعية الكبيرة، وعلى الرغم من ذلك فأن هذا القرار لم يشمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ألا أنه ترك أنطباعاً له ما يبرره من أن تأميم ما تبقى من المشروعات الصناعية الخاصة كان وشيك الوقوع، مما دفع برأس المال والمبادرات الخاصة بشكل عام أما الابتعاد عن الصناعة أو الاستثمار في المشروعات الصغيرة ذات الطابع الاستهلاكي. وأشارت نتائج الاحصاء الصناعي للمشروعات الكبيرة والصغيرة في سنة 1964 بوجود (21996) ألف مشروع، بلغت المشروعات الكبيرة (1197) الف مشروع، شكلت ما نسبته (5.4%) من أجمالي المشروعات، بينما بلغت المشروعات الصغيرة (20799) ألف مشروع، شكلت ما نسبته (94.6%) (كجه جي، 2002 ; 190).

وخلال عقد السبعينات جاء التوسع في منح الاعفاءات والامتيازات منسجماً مع توجهات الدولة في تشجيع رأس المال الوطني على بناء المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة وفقاً لمتطلبات التنمية في البلد، وأدى هذا الواقع إلى أرتفاع أعداد المشروعات الصغيرة خلال المدة (1970-1979) حيث أرتفع عددها من (28180) الف مشروع سنة 1970 إلى (40419) ألف مشروع سنة 1979، كما وأرتفعت أعداد العاملين في هذه المشروعات من (62071) ألف عامل سنة 1970 إلى (93361) الف عامل سنة 1979 (عبد اللطيف، 2001 ; 190).

وخلال عقد الثمانينات ونتيجة للحرب العراقية – الايرانية أدى ذلك إلى ألاتجاه نحو أعطاء القطاع الخاص دوراً في ألانشطة الاقتصادية، وتشير الارقام المتوفرة إلى أرتفاع أعداد المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة والعاملين فيها للمدة (1980-1989)، أرتفع أعداد هذه المشروعات من (34531) ألف مشروع سنة 1980 إلى (53792) ألف مشروع سنة 1989، كما وأرتفع عدد العاملين فيها من (76247) ألف عامل خلال سنة 1980 إلى (128069) الف عامل سنة 1989.

وخلال عقد التسعينات ونتيجة للحصار الاقتصادي الذي فرض على البلد تأثر القطاع الصناعي بشكل عام والمشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص، وتشير الارقام المتوفرة إلى أنخفاض أعداد المشروعات الصغيرة والمتوسطة والعاملين فيها للمدة (1990-1999)، أذ أنخفضت أعداد هذه المشروعات من (46760) ألف مشروع سنة 1990 لتصل إلى (29638) الف مشروع سنة 1999، كما أنخفض أعداد العاملين فيها من (111895) ألف عامل خلال سنة 1990 إلى (64831) ألف عامل سنة 1999، بينما أرتفعت أنتاج هذه المشروعات بألاسعار الجارية من (1667.9) مليون دينار سنة 1990 إلى (27743.6) مليون دينار سنة 1999 (وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، المجاميع الاحصائية للسنوات 2012,2003). وهذا الارتفاع لا يعكس أرتفاع في قيمة أنتاجية هذه المشروعات بقدر ما يعكس الانخفاض الكبير في القوة الشرائية للدينار العراقي خلال سنوات الحصار.

كان للحصار الاثر المباشر في توقف الكثير من المشروعات، بسبب محدودية الحصول على مدخلات أنتاجية عالية الجودة وصعوبة الحصول على المدخلات المستوردة وتعقيد أجراءات الاستيراد والقيود المفروضة على التحويل الخارجي، وعدم قدرة أو حتى رغبة المصارف العراقية بتقديم القروض لهذه المشروعات، جميعها عوامل تسببت في أضعاف القدرة التنافسية للمشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في السوق العراقية (الورد، الياس، 2006: 3). دفع ذلك معظم أصحاب هذه المشروعات إلى التوجه نحو المجالات التجارية بدلاً من المشروعات الصناعية أو إلى العمل بصورة غير رسمية. وخلال عامي (2001 2000,) أرتفعت أعداد المشروعات الصغيرة والمتوسطة حيث بلغت (77323، 69232) على التوالي، مستفيدة من تحسين الاوضاع الاقتصادية التي مر بها البلد خلال تلك المدة نتيجة توقيع العراق مذكرة التفاهم، وصدور القرارين رقم (105) و (106) لسنة 2000 بشأن منح الاعفاءات الضريبية وألامتيازات للمشروعات المشمولة بالبرنامج الاستثماري الخاص بهذين القرارين أنتقل الكثير من المشروعات الصغيرة الحرفية إلى العمل ضمن القطاع المنظم (الورد، الياس، 2006: 10).

بعد سنة 2003 وبسبب الظروف والاحداث التي مر بها البلد من تغييرات سياسية واقتصادية، تأثرت المشروعات الصغيرة والمتوسطة بشكل كبير حيث يلاحظ أنخفاض في أعداد هذه المشروعات من الجدول (1) خلال المدة (2003-2012)، حيث بلغت عدد المشروعات نحو (18021) سنة 2003، لتنخفض إلى نحو (11187)، كما أنخفض عدد العاملين في هذه المشروعات من (51614) ألف عامل سنة 2003، لتنخفض نحو (37821) ألف عامل سنة 2010، ويرجع هذا الانخفاض إلى تدهور الظروف الامنية والاقتصادية التي مر بها البلد، وهجرة أصحاب المهن ورووس الاموال إلى خارج البلد، فضلاً عن انفتاح الأسواق المحلية على السلع والمنتجات المستوردة، ونقص في برامج الدعم لهذه المشروعات، فضلاً عن ضعف في تجهيز الطاقة الكهربائية، جميعها عوامل أدت إلى أنخفاض اعداد المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وخلال عامي (2011, 2012) يلاحظ أرتفاع أعداد المشروعات الصغيرة والمتوسطة حيث بلغت نحو (47440، 43887) على التوالي، وكذلك أرتفاع في أعداد العاملين في هذه المشروعات أذ نحو (147816، 149567) ألف عامل على التوالي (وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، المجاميع الاحصائية للسنوات 2012,2003)، ويعزى هذا الارتفاع إلى توجه بعض المؤسسات الحكومية والخاصة بتقديم الدعم المالي لهذه المشروعات وتحسن النسبي في الاوضاع الامنية للبلد، مما أدى إلى أنخفاض درجة التخوف لدى المستثمر المحلي وعودة الموارد البشرية ورؤوس الاموال الوطنية المهاجرة إلى البلدان الخارجية و لا سيما إلى البلدان المجاورة، عوامل ساعدت على أرتفاع أعداد المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الثاني: تحليل واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق

أولاً : أعداد المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق

تباينت أعداد المشروعات الصغيرة والمتوسطة خلال المدة (2003-2012)، وهذا يرجع إلى الظروف السياسية والاقتصادية التي مر بها البلد والتي أثرت بشكل واضح على أعداد هذه المشروعات. ويلاحظ من الجدول (1) أنخفاض في أعداد المشروعات الصغيرة والمتوسطة خلال المدة (2003– 2010) أذ بلغت (18008) ألف مشروع سنة 2003، شكلت ما نسبته (97.5%) من أجمالي المشروعات الصناعة التحويلية، لتنخفض إلى (11197) ألف مشروع سنة 2010، وشكلت ما نسبته (95.7%) من أجمالي مشروعات الصناعة التحويلية (وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، المجاميع الاحصائية للسنوات 2012,2003).

ويعزى هذا الانخفاض إلى التغير الذي شهده العراق سنة 2003 وما رافق ذلك من تدهور في الوضع الامني وتوقف الكثير من المشروعات الصغيرة والمتوسطة، فضلاً عن حالات الافلاس التي شهدتها هذه المشروعات، نتيجة الانفتاح الكبير للسوق العراقية أمام السلع والبضائع المستوردة وأغراق السوق بها، دون أية قيود مصاحبة، مما أدى إلى وضع تنافسي غير عادل للمنتج الوطني، ومن ثم توقف الكثير من المشروعات وتسريح عمالها. فضلاً عن هجرة أصحاب المهن والمستثمرين المحليين إلى خارج البلد نتيجة الوضع الامني، كلها عوامل أدت إلى تراجع أعداد المشروعات الصغيرة والمتوسطة معاً.

يلاحظ أن هناك أرتفاع في أعداد المشروعات الصغيرة خلال عامي (2011, 2012) والمتوسطة أذ بلغت نحو (47440, 43887) ألف مشروع على التوالي، شكلت ما نسبته (98.8, 98.3) % على التوالي من أجمالي مشروعات الصناعة التحويلية، ويعزى هذا الارتفاع إلى التحسن النسبي في الوضع الامني مما أدى إلى أنخفاض درجة التخوف لدى المستثمر المحلي، وعودة الموارد البشرية ورؤوس الاموال الوطنية المهاجرة إلى البلدان الخارجية و لا سيما البلدان المجاورة، فضلاً عن إسهام المؤسسات الحكومية والمؤسسات الخاصة في تطوير هذا النوع من المشروعات من خلال تقديم الدعم المالي الذي كان له الاثر الايجابي في أرتفاع أعداد هذه المشروعات. يلاحظ من الجدول (1) أن هناك أرتفاعاً كبيراً في نسبة المشروعات الصغيرة إلى المشروعات المتوسطة وهنا تبرز أحدى الصفات العامة التي يتشكل منها هيكل القطاع الصناعي في البلدان النامية ومنها العراق وتتمثل بعدم وجود قطاع صناعي متوسط الحجم متسق مع حجوم المشروعات الصغيرة والكبيرة وهذا يعبر عن وجود خلل في البنيان الصناعي (صليبي، 2014 ; 7).

ثانياً : أعداد العاملين في المشروعات الصغيرة والمتوسطة

يشير عدد العاملين في قطاع معين إلى مستوى استخدام الايدي العاملة في ذلك القطاع. أذ كلما ازداد مستوى الاستخدام انخفض مستوى البطالة في البلد من جهة وتزايد الدخول وأرتفاع مستوى المعيشة من جهة أخرى، ومن الخطأ الاعتقاد بأن أزدياد مستوى الاستخدام هي ظاهرة أيجابية بشكل مطلق أذا لم ترتبط تلك الزيادة بتغير فعلي فيما تنتجه من سلع وخدمات تتميز بالكمية والنوعية تستطيع الاستحواذ والسيطرة على رغبات المستهلكين وعموم المجتمع، وترفع من مستوى رفاهيتهم وفي الوقت نفسه تحقيق الاهداف الاقتصادية للمنتجين. يلاحظ من الجدول (1) أنخفاض أعداد العاملين في المشروعات الصغيرة والمتوسطة خلال المدة (2003-2010) أذ بلغ حوالي (51614) ألف عاملاً في سنة 2003، شكل ما نسبته (32.2%) من أجمالي العمالة في قطاع الصناعة التحويلية، لينخفض إلى نحو (37821) ألف عامل سنة 2010، وشكل ما نسبته (16.7%) فقط من أجمالي العمالة في قطاع الصناعة التحويلية. ويلاحظ أرتفاع في أعداد العاملين في المشروعات الصغيرة والمتوسطة لعامي (2011, 2012) أذ بلغ نحو (147816, 149567) ألف عاملاً على التوالي، شكل ما نسبته (42.4, 41.6)% على التوالي من أجمالي العمالة المستخدمة في الصناعة التحويلية(وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، المجاميع الاحصائية للسنوات 2003, 2012).

جدول (1)
أعداد المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الصناعة التحويلية في العراق للمدة (2003-2012)

السنوات	المشروعات المتوسطة				المشروعات الصغيرة			
	اعداد المشروعات	الاهمية النسبية %	اعداد العاملين	الاهمية النسبية %	اعداد المشروعات	الاهمية النسبية %	اعداد العاملين	الاهمية النسبية %
2003	79	0.4	1407	0.9	17929	97.1	50207	31.3
2004	92	0.5	1668	0.8	17599	96.8	64338	30.9
2005	76	0.7	1397	0.8	10088	95	36379	20.1
2006	52	0.4	960	0.4	11620	96.5	46494	21.8
2007	57	0.4	1117	0.5	13406	96.5	53697	23.6
2008	54	0.4	994	0.4	11847	95.6	40738	17.5
2009	51	0.5	781	0.4	10289	95	27780	12.5
2010	56	0.5	923	0.4	11131	95.2	36898	16.3
2011	159	0.3	2431	0 .6	47281	98.5	145385	41.8
2012	218	0.4	3357	0.9	43669	97.9	146210	40.7

- تم أعداد الجدول بالأستناد إلى بيانات وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للاحصاء الصناعي، نتائج الاحصاء الصناعي للمنشأت الصناعية الصغيرة والمتوسطة للمدة (2003-2012).
- لم تصدر أحصائية عن المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة لسنة 2008، والقيمة الواردة خلال هذه السنة هي قيم تقديرية.

ثالثاً: نسبة إسهام المشروعات الصغيرة والمتوسطة في أجمالي ناتج الصناعة التحويلية والناتج المحلي الاجمالي (GDP) في العراق :-

تعكس نسبة إسهام المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في ناتج الصناعة التحويلية والناتج المحلي الاجمالي مدى تطور ونمو هذه المشروعات في البلد ومدى أمتلاكها للقدرة التنافسية التي تجعل من منتجاتها تنافس نظيراتها المستوردة في السوق المحلية. ويلاحظ من الجدول (2) أنه خلال سنة 2003 بلغ إسهام المشروعات الصغيرة والمتوسطة في (GDP) حوالي (0.67%) بينما بلغت نسبة إسهامها في ناتج الصناعة التحويلية حوالي (65.3%) لذات السنة، ويعزى أرتفاع نسبة إسهام هذه المشروعات في ناتج الصناعة التحويلية إلى التوقف شبه التام لبعض المشروعات الصناعية الكبيرة نتيجة النقص في تجهيز الطاقة الكهربائية والوقود والمواد الاولية، فضلاً عن الوضع الامني الذي سبب التوقف التام لبعض المشروعات الكبيرة، وغيرها من الامور التي كان لها الاثر السلبي الكبير على المشروعات الصناعية الكبيرة منها من المشروعات الصغيرة والمتوسطة، غير أن تلك الظروف سرعان ما أثرت في أنتاجية المشروعات الصغيرة والمتوسطة أذ أنخفضت نسبة إسهام هذه المشروعات في ناتج الصناعة التحويلية لتصل إلى (27.2%) سنة 2010، بينما بلغت نسبة إسهامها في (GDP) حوالي (0.59%) لذات السنة.

وخلال عامي (2011, 2012) أرتفعت نسبة إسهام هذه المشروعات في ناتج الصناعة التحويلية أذ بلغت (41.4, 61.1)% على التوالي، وكذلك أرتفعت نسبة إسهامها في (GDP) لتصل حوالي (1.05 ,0.90)% على التوالي (وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، المجاميع الاحصائية للسنوات 2012,2003)، ويعزى هذا للظروف الايجابية والمشار إليها آنفاً. بالمجمل بلغ متوسط نسبة إسهام المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ناتج الصناعة التحويلية للمدة (2003-2012) حوالي (33.8%)، بينما بلغ متوسط نسبة إسهام هذه المشروعات في الناتج المحلي الاجمالي حوالي (0.55%) لذات المدة المشار إليها. وتعد هذه النسب منخفضة أذا ما قورنت ببلدان عربية مثل سوريا أذ تسهم هذه المشروعات في ناتج الصناعة التحويلية بنسبة حوالي (84%) بينما بلغت في لبنان (67%) (حمدي، 2013 ; 2)، وبلغت نسبة إسهام هذه المشروعات في الناتج المحلي الاجمالي حوالي (30%) في السعودية والامارات، و(35%) في الجزائر، و(40%) في الاردن، و(73%) في تونس (صندوق النقد العربي، واخرون، 2011 ; 218).

ويرجع هذا إلى الظروف والاحداث السياسية والاقتصادية التي مر بها البلد خلال مدة البحث والتي ألقت بظلالها على هذه المشروعات، فبعد سنة 2003 كان تأثير سياسة الباب المفتوح أمام المنتجات المستوردة ذات الاسعار المنخفضة والجودة العالية قياساً بالمنتجات المحلية، الاثر في ضعف الوضع التنافسي لمنتجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق أمام المنتجات المستوردة، فضلاً عن عدم فرض الضرائب على السلع المستوردة، وحماية المنتوج المحلي.

جدول (2)
نسبة إسهام المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ناتج الصناعة التحويلية والناتج المحلي الاجمالي (GDP) بألاسعار الجارية في العراق للمدة (2003-2012) (مليون دينار)

السنوات	قيمة ناتج(*)المشروعات الصغيرة والمتوسطة	قيمة ناتج الصناعة التحويلية بألاسعار الجارية	قيمة الناتج المحلي ألاجمالي بألاسعار الجارية	نسبة إسهام المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ناتج الصناعة التحويلية %	نسبة إسهام المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتوسطة في (GDP) %
2003	198465.2	303724.2	29585788. 6	65.3	0.67
2004	309004.1	770933.0	53235358.7	40	0.58
2005	284407.1	1220936.5	73533598.6	23.3	0.38
2006	496877.7	1473218.3	95587954.8	33.7	0.51
2007	352275.6	1817913.3	111455813.4	19.4	0.31
2008	393370.8	2644173.0	157026061.6	14.8	0.25
2009	434466.1	3411291.9	1306421870	12.7	0.33
2010	1001633.6	3678714.6	167093204.4	27.2	0.59
2011	1988628.5	4807631.6	223677005.2	41.4	0.88
2012	2579503.2	4221520.2	245186418.5	61.1	1.05

- تم أعداد الجدول بالأستناد إلى بيانات وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للأحصاء الصناعي، المجموعة الاحصائية السنوية للمدة (2003-2012).
- (*) قيمة الناتج المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق(القيمة المضافة) = قيمة ألانتاج – قيمة المخرجات.

المطلب الثالث : المعوقات التي تواجه تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق

تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق الكثير من المعوقات التي تقف أمام تنميتها وتطوير أنتاجيتها نذكر أهمها :

١ – المعوقات التمويلية : وترجع هذه المعوقات إلى عدم رغبة المصارف العراقية في تقديم التمويل إلى تلك المشروعات، لعدم توفر الضمانات المطلوبة وهي الضمانات العقارية، فضلاً عن كفالة موظف أو أكثر ألامر الذي حرم الكثير من أصحاب هذه المشروعات على الحصول على القروض. من جانب أخر فأن التقلبات السعرية في سعر صرف الدينار العراقي دفعت المصارف إلى تقصير أجال القروض التي تقدمها والتي لم تتعدى ثلاث سنوات في المصارف الحكومية وسنة واحد في المصارف الخاصة. ومن المعوقات الاخرى التي تواجه تمويل هذه المشروعات هي نقص و/أو أختلاف المعلومات في سوق الائتمان أن وجدت وعدم وضوحها وغالباً ما يكون تحليل تمويل هذه المشروعات قائماً على أساس أفتراضي نظراً لقلة وندرة المعلومات المتوفرة عن هذه المشروعات، فضلاً عن ذلك أن السياسة النقدية الانكماشية التي أتبعها البنك المركزي العراقي، والمتمثلة بأرتفاع أسعار الفائدة المتقاضاة من قبل المصارف العراقية على القروض، أثر بشكل كبير في أنخفاض حجم القروض الممنوحة للقطاع الصناعي بشكل عام والمشروعات الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص (الورد، الياس، 2006 : 10). ويوضح الجدول (3) معدل الفائدة المتقاضاة من قبل المصارف العراقية على القروض للمدة (2005-2012).

جدول (3)
معدل الفائدة المعتمدة من قبل المصارف العراقية للمدة (2005-2012)

السنة / التفاصيل	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
معدل الفائدة المتقاضاة								
ألاقراض القصير الاجل	١٣.٩٠	١٥.١٠	١٨.٧٨	١٩.٢٢	١٦.١٦	١٤.٣٥	١٤.٠٣	١٣.٨٧
ألاقراض المتوسط الاجل	١٤.٠٠	١٥.٧٠	١٩.٤٧	١٩.٥٠	١٦.٦٣	١٣.٣٢	١٣.٥٧	١٣.٠٧
الاقراض الطويل الاجل	١٤.٧٠	١٦.٢٠	١٩.٥٣	١٩.٥٧	١٦.٤٧	١٤.٣٥	١٣.٧٤	١٣.٧٤

تم أعداد الجدول بالأستناد إلى بيانات البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للأحصاء والابحاث، النشرات الاحصائية للأعوام (2005-2012).

٢ – المعوقات التسويقية: تعاني المشروعات الصناعية بشكل عام والصغيرة والمتوسطة بشكل خاص، أفتقارها إلى أجهزة تسويق تطبق الاساليب الحديثة والمتطورة في هذا المجال من أجل أيصال المنتجات وتوزيعها على أوسع رقعة ممكنة سواء في الداخل أو الخارج، ويلاحظ أن أصحاب المشروعات الصناعية أقتصرت أعمالهم التسويقية على طرح ما يتوفر لديهم من منتجات في الأسواق دون دراسة وضعية تلك المنتجات في الأسواق، وما هو رأي المستهلك بها، والتوصل إلى العيوب والنواقص التي تلاحظ على تلك المنتجات ومحاولة تلافيها، فضلاً عن عدم أتباع طرائق الترويج الحديثة من مشروعات ترويجية ودعاية وأعلان وأبحاث تسويقية شاملة في هذا المجال (الجادر، 2002 ; 71).

٣- المعوقات التنظيمية والتشريعية : ألحقت السياسات التنظيمية والتشريعية الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتعلقة بتسجيل لدى الدوائر الرسمية وأجراءات الحصول على ألاجازات الضرر بهذه المشروعات مما حد من أمكانية تعظيم دور هذه المشروعات والانتقاص من قدراتها التنافسية، وأوضح تقرير مؤشرات التنمية الدولية الصادرة عن البنك الدولي لسنة 2012 أن العراق أحتل المرتبة (165) من بين (185) بلد من حيث سهولة ممارسة أنشطة ألاعمال، وبين التقرير أن المشروعات في العراق تحتاج إلى (74) يوم لبدء ألاعمال مقارنة ب (13) يوم في السورية و(7) أيام في مصر، وعدد أجراءات أنشاء ألاعمال قد بلغت (10) أجراءات مقارنة ب(7) أجراءات في سورية و(6) أجراءات في مصر (صندوق النقد العربي، واخرون، 2011 228). بلغت عدد ألاجازات الصناعية التي تم أكمالها من قبل المديرية العامة للتنمية الصناعية (17534) ألف أجازة، وفي المقابل بلغت عدد الاجازات الملغية (19484) ألف أجازة للمدة (2007-2013) (وزارة الصناعة والمعادن، المديرية العامة للتنمية الصناعية).

٤ – نقص خدمات الدعم : تعاني المشروعات الصغيرة والمتوسطة من عدم وجود جهاز متخصص يعنى بتقديم الخدمات الفنية والادارية والاستشارات، من حيث تحديد الفرص ألاستثمارية، وتقديم دراسات الجدوى الاقتصادية، وتوفير قاعدة بيانات ومعلومات عن المشروعات المنافسة والأسواق المتاحة، حيث توجد هناك عدة جهات وهي (وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، وزارة الصناعة، وزارة المالية) تقدم خدماتها بشكل عام لكافة المشروعات وبشكل لا يرقى إلى مستوى الطموح (عواد، 2012 ; 144). فضلاً عن ذلك أن مقدمي الخدمات يجدون التعامل مع عدد قليل من المشروعات الكبيرة أسهل من التعامل مع أعداد كبيرة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

٥– مشكلة العمالة : أن الفروقات بين القطاع العام والقطاع الخاص أثر ذلك وبشكل كبير على عمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث يتمتع العامل في القطاع العام بالثبات الوظيفي وألاجور وقلة عدد ساعات العمل والاجور الاضافية، فضلاً عن التقاعد بعد أنهاء الخدمة الوظيفية، وهذا دفع خريجي الجامعات والمعاهد والعاملين في القطاع الخاص إلى تفضيل العمل لدى مؤسسات القطاع العام بدلا من الاجور المنخفضة والتهديد بالأستغناء من العمل في القطاع الخاص.

٦– تهالك وتقادم البنى التحتية والخدمات الاساسية للقطاع الخاص ساهم في تردي موقعه التنافسي محلياً وأقليمياً ودولياً، وتفاقمت هذه المشكلة بعد سنة 2003 حيث النقص الشديد في تجهيز الطاقة الكهربائية ومشتقات النفط، ألامر الذي دفع أصحاب هذه المشروعات الصغيرة والمتوسطة أما إلى التوقف أو التجهيز من السوق ألاهلية والتي تزيد من تكاليف ألانتاج ومن ثم تجعلها غير قادرة على منافسة أسعار منتجات القطاع غير الرسمي والبضائع المستوردة. وقد أشارت دراسة صادرة عن البنك الدولي سنة 2011 عن أهم ثلاثة معوقات من وجهة نظر أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة في بعض البلدان العربية، وقد أوضحت الدراسة أن من أهم المعوقات التي تواجه هذه المشروعات في العراق هي النقص في الطاقة الكهربائية شأنه بذلك شأن كل من اليمن وفلسطين وسوريا، ثم جاء بعد ذلك عدم الاستقرار السياسي، وجاء منافسة القطاع الغير الرسمي بالمركز الثالث(صندوق النقد العربي، واخرون، 2011 ; 232)..

٧ – عدم الاستقرار السياسي والامني والحروب أدت إلى أغلاق المئات من المشروعات وتسريح العاملين فيها. حيث أكد رئيس أتحاد الصناعات العراقي أن (90%) من المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة قد توقفت عن العمل بعد سنة 2003 (الحلفي، 2012 ; 55).

٨ – أنعدام الروابط ألامامية والخلفية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة مع المشروعات الكبيرة. أدى إلى أعتماد المشروعات الكبيرة في العراق على المدخلات والتجهيزات الرأسمالية المستوردة، ونتيجة لهذا الاختلال في الهيكل الصناعي والتبعية للصناعة الاجنبية جعلت مصير عملية الانتاج الصناعي في العراق مرهونة بظروف الاستيراد (الربيعي، الشبكة الدولية:www.ahewar.com). أدى هذا الوضع إلى تحجيم دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في صناعة المدخلات والتجهيزات الوسيطة مما أسهم إلى حد كبير في توقف الكثير من تلك المشروعات.

المبحث الثاني / مؤسسات التمويل الخاصة في العراق

المطلب الاول : الشركة العراقية للكفالات المصرفية (Iraq Company for Bank Guarantees)

أولاً : تأسيس الشركة وأهدافها : تأسست الشركة برعاية البنك المركزي العراقي وبالتعاون مع الوكالة الاميركية للتنمية الدولية (USAID) كشركة مالية غير مصرفية في أذار من سنة 2006 ذات مسؤولية محدودة. وتعد أول شركة متخصصة تهتم بقضية ضمان مخاطر القروض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق، فضلاً عن كونها أول شركة على صعيد البلدان العربية تمول من القطاع الخاص، وبموافقة البنك المركزي العراقي ودائرة تسجيل الشركات التابعة إلى وزارة التجارة.

بدأت الشركة أعمالها برأسمال قدره (5,450) مليار دينار وبمشاركة (11) مصرفاً عراقياً خاصاً، وفي سنة 2009 أقرت الهيئة العامة للشركة التحول إلى شركة إسهام خاصة من خلال زيادة رأس المال الشركة ودخول مساهمين جدد، وقد تم ذلك بموافقة البنك المركزي العراقي، حيث أصبحت عدد المصارف المشاركة في رأس المال الشركة (14) مصرفاً خاصاً، وشركة وساطة مالية واحدة، بالفضلاً عن (16) مساهماً شخصياً، فضلاً عن (3) مصارف مشاركة في برنامج الضمان. وفي 2008/12/31 ومن خلال ألارباح المتراكمة تحت زيادة رأس مال الشركة إلى (7) مليار دينار، ليصل إلى (7,877) مليار دينار في 2010/12/31. وخلال مدة عملها حصلت الشركة على منحة مقدارها (5) مليون دولار مقدمة من الوكالة الاميركية للتنمية الدولية (USAID) بهدف تنمية قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق وأيجاد فرص عمل. وتهدف الشركة من خلال عملها إلى تحقيق ألاتي (الشركة العراقية للكفالات المصرفية، التقارير السنوية، 2007-2013) :

أ- زيادة نفاذ أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الحصول على التمويل الرسمي من المصارف الخاصة المشاركة في برنامج الشركة.

ب- ضمان القروض الممنوحة للمشروعات الاقتصادية الجديدة أو توسعة القائم منها، بهدف رفع كفائتها ألانتاجية، ومن ثم زيادة دخل أصحاب هذه المشروعات وتوفير فرص العمل أو المحافظة على القائمة منها.

ت- تشجيع المصارف الخاصة المشاركة في برنامج الشركة على توفير التمويل اللازم لهذه المشروعات بألاعتماد على جدواها الاقتصادية وتدفقاتها النقدية وبوجود غطاء الضمان من قبل الشركة.

ث- تقليل من نسبة المخاطر التي تتعرض لها المصارف الخاصة، نتيجة منحها القروض، عن طريق توفير الضمانات للقروض الممنوحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث تصل نسبة الضمان إلى (75%) من أجمالي قيمة القرض.

ثانياً : ألية عمل الشركة : نظراً لكون طبيعة عمل الشركة وتنفيذها لبرنامج ضمان القروض يرتبط أرتباطاً وثيقاً بالمصارف، من خلال توفيرها الضمان للقروض التي تقدمها هذه المصارف لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، فقد كان لابد من وجود أطار يحدد وينظم العلاقة التي تنشأ فيما بين الشركة كجهة منفذة لضمان القروض، وبين هذه المصارف المانحة للقروض، وقد تم عقد أتفاقية بين الطرفين تحت مظلة الضمان سميت ب(السياسات وألارشادات)، حددت فيها واجبات كل طرف. وسنتناول بعض فقرات السياسات وألارشادات بما يخدم موضوع البحث (الشركة العراقية للكفالات المصرفية، التقارير السنوية، 2007-2013).

١.معايير أهلية المشروع للحصول على الضمان وتشمل :

أ- أن يكون المشروع مسجلآ لدى السلطات الرسمية.

ب- أن يكون عدد العاملين في المشروع ما بين 2 إلى 29 عاملاً.

ت- ان يكون المشروع يعمل ضمن النشاطات المشروعة.

ث- أن يكون صاحب المشروع مواطناً عراقياً ويتراوح عمره بين 21 و 65 عاماً.

٢.طبيعة القروض المضمونة :

أ- قروض قصيرة الاجل لتمويل رأس المال العامل، مدة أستحقاقها سنة واحد.

ب- قروض ألاصول الثابتة، تتراوح مدة أستحقاقها (1-5) أعوام.

ت- قيمة القروض المضمونة تتراوح ما بين (5000-250000) ألف دولار، وقد تبلغ قيمة القرض إلى (500000) ألف دولار، شريطة موافقة مجلس أدارة الشركة.

ث- تتحمل القروض معدل الفائدة السائد في السوق، بالفضلاً عن تحمل المقترض عمولة (2%) نتيجة أصدار شهادة ضمان القرض.

ج- طبيعة تسديد القروض أما بصورة شهرية أو بما يتفق مع التدفقات النقدية للمشروع شريطة موافقة كل من المصرف والشركة.

٣.ألية ضمان القروض : يوضح المخطط (1) ألية ضمان الشركة للقروض الممنوحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث تشترط الشركة قيام المقترض بتقديم طلب الحصول على القرض عبر المصارف المشاركة في برنامج الشركة، حيث تدقق أوراقه مرتين، ألاولى من قبل المصرف الذي يقدم أليه طلب ألاقتراض، فأذا وجد المصرف أن الضمانات المقدمة من قبل المقترض كافية، يقوم بتحويل أوراقه إلى الشركة التي تقوم بدورها بتدقيق تلك ألاوراق لتحليل أقيام الضمانات ومدى توافق المشروع مع أهداف وتوجهات الشركة، وهذه ألاخيرة تقوم بفحص الطلب فأن وجدت الشروط المطلوبة متوفرة والضمانات المقدمة مقنعة عندها تصدر للمقترض شهادة ضمان (خلال شهر من تاريخ التقديم) ترسل إلى المصرف للموافقة على توقيع عقد الاقتراض، حيث يقوم المصرف بدوره بتسليم القرض إلى المقترض.

مخطط (1)/مخطط ألية ضمان القرض لدى الشركة العراقية للكفالات المصرفية ((ICBG))

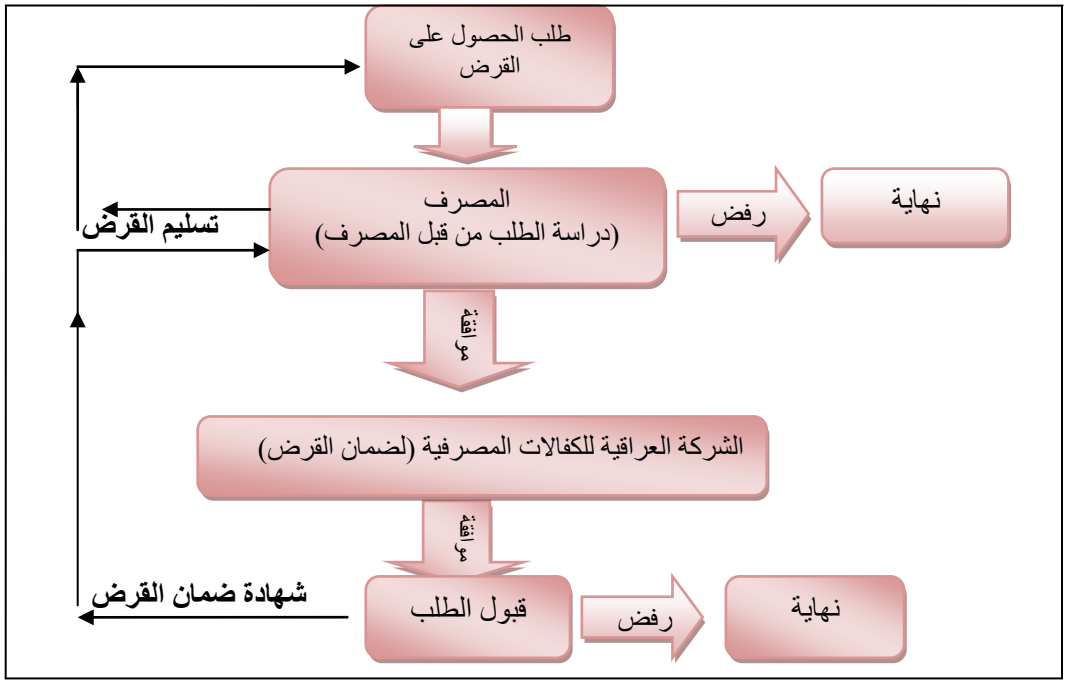

تم أعداد المخطط بالأستناد إلى مقابلة مع السيد (أمين عبدالستار أمين) المدير المفوض للشركة العراقية للكفالات المصرفية.

ثالثاً : نتائج أعمال الشركة العراقية للكفالات المصرفية خلال المدة (2007-2013).

سيتم بيان نتائج أعمال الشركة من خلال بيان أعداد القروض ومدى إسهامها في ضمان القروض بحسب القطاعات الاقتصادية، فضلاً عن بيان أعداد القروض المتعثرة، وأعداد فرص العمل القائمة والجديدة من خلال برنامج ضمان القروض (الشركة العراقية للكفالات المصرفية، التقارير السنوية، 2007-2013).

١. عدد القروض المضمونة والقيمة الائتمانية للقروض بحسب السنوات : بدأت الشركة عملها الفعلي في ضمان قيمة القروض بحلول سنة 2007 حيث بلغت عدد القروض المضمونة في هذه السنة (39) قرضاً، بلغت قيمتها الائتمانية (1133798) ألف دينار، وفي سنة 2010 بلغت عدد القروض المضمونة (1257) قرضاً، بلغت قيمتها الائتمانية (14116775) ألف دينار، وأستمر هذا النسق التصاعدي في عدد القروض المضمونة حيث بلغت (2865) قرضاً في سنة 2013، وبقيمة أئتمانية بلغت (27979770) ألف دينار. كما يظهر في الجدول (3).

جدول (3)/أعداد القروض المضمونة والقيمة الائتمانية بحسب السنوات للمدة (2007-2013) (ألف دينار)

السنوات	أعداد القروض	معدل النمو السنوي %	القيمة الائتمانية
2007	39	-	1133798
2008	155	397.4	4116775
2009	1198	773	14116775
2010	1257	105	14687564
2011	1959	155.8	18604191
2012	3257	166.2	32685352
2013	2865	87	27979770
المجموع	10730		113324225

تم أعداد الجدول بالأستناد إلى التقارير السنوية للشركة (2007-2013)، صفحات متفرقة.

٢.عدد القروض المضمونة بحسب القطاعات : تعمل الشركة على توفير ضمان القروض إلى كافة القطاعات الاقتصادية، ويلاحظ من الجدول (4) أن أغلب القروض المضمونة من قبل الشركة هي قروض تخص القطاع التجاري والخدمي بواقع (4555, 4430) قرضاً مضموناً على التوالي خلال المدة (2007-2013)، حيث تشكل ما نسبته (42 ، 41) % على التوالي من أجمالي القروض المضمونة من قبل الشركة، وهذا توجه طبيعي لأغلب المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق خاصة بعد سنة 2003، حيث أرتفاع مستوى الدخل لمعظم شرائح المجتمع وبشكل خاص موظفي دوائر الدولة، أدى إلى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية (الاجهزة الكهربائية، والمنزلية، والملابس..ألخ) المستوردة من الخارج، مما دفع أغلب المهتمين في أنشاء المشروعات إلى العمل في هذه القطاعات ذات المردود المباشر والسريع مقارنة بالقطاع الصناعي والزراعي، بألفضلاً عن أن هذه المشروعات التي تعمل في هذه القطاعات لا تتطلب أيدي عاملة ماهرة قياساً بالقطاعات الاخرى، فضلاً عن سهولة الدخول والخروج إلى هذه الأسواق.

في حين بلغت عدد القروض المضمونة في القطاع الصناعي (988) قرضاً، حيث شكلت ما نسبته (9%) من أجمالي القروض المضمونة من قبل الشركة، ويمكن أرجاع هذا ألانخفاض إلى عدة عوامل قد يكون أهمها أنهيار البنية التحتية الذي لحق بالقطاعات الاقتصادية العراقية بشكل عام والقطاع الصناعي بشكل خاص، أبتداءً من الحصار ألاقتصادي الذي فرض على العراق ومروراً بأحداث 2003، الذي تسبب بأنسحاب الكثير من المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة، بالفضلاً عن أغراق السوق بالبضائع المستوردة ذات ألاسعار المنخفض قياساً بالبضائع المحلية التي تعاني من أرتفاع تكاليف ألانتاج، فضلاً عن ألاجراءات الحكومية المعقدة والطويلة عند تسجيل هذه الشروعات لدى الجهات الرسمية، مما دفع بعض أصحاب المشروعات الصناعية إلى تحويل نشاط عملهم إلى التجاري أو الخدمي ذوا المردود السريع. أما الجزء الاخر من المشروعات الصناعية فقد أخذ يعمل بشكل غير رسمي بما يسمى ب (أقتصاد الظل) وهي مشروعات غير مسجلة لدى دوائر الدولة، والتي لا تستطيع الحصول على القروض من المؤسسات الخاصة.

جدول (4)/أعداد القروض المضمونة بحسب القطاعات خلال المدة (2007-2013)

القطاع	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	المجموع
تجارة	2	26	598	521	803	1114	1491	4555
خدمي	14	86	258	418	907	1929	818	4430
تصنيع	10	33	245	265	176	140	119	988
أنشاءات	6	4	4	0	0	1	363	378
سياحة	2	1	32	23	38	49	42	187
طبي	1	2	41	22	30	21	23	140
زراعي	4	3	20	8	5	3	9	52
المجموع	39	155	1198	1257	1959	3257	2865	10730

المصدر : التقرير السنوي للشركة العراقية للكفالات المصرفية 2013، ص24.

٣.القروض المتعثرة : تصنف الشركة العراقية للكفالات المصرفية القروض التي يتأخر أصحابها عن التسديد من 30 إلى 180 يوم بالقروض المتأخرة، في حين تصنف القروض التي يتأخر أصحابها عن التسديد لأكثر من 180 يوم بالقروض المتعثرة. ويلاحظ من الجدول (5) أن أعداد القروض المتعثرة بلغت (79) قرضاً حيث شكلت ما نسبته (0.7%) من أجمالي المضمونة والبالغة (10730) قرضاً ضمنتها الشركة أبتداءً من عمل الشركة الفعلي في سنة 2007 حتى سنة 2013، وقد شملت التعويضات سبعة مصارف خاصة، أحتل مصرف بغداد والخليج وأشور المراتب الثالثة الاولى، وهو أمر طبيعي أذ أحتلت هذه المصارف المراتب الاولى في منحها للقروض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث بلغت قيمة التعويضات (652946) مليون دينار، تم تحصيل منها ما قيمته (119112) مليون دينار، أذ يتم تسديد القروض المتعثرة من صندوق التعويضات أذ تم أنشاء هذا الصندوق ليتم من خلاله تعويض أقيام القروض المتعثرة للمصارف المانحة، وتكون رأس مال الصندوق من أيداع مبلغ المنحة المقدمة من الوكالة الامريكية للتنمية الدولية، بألفضلاً عن أستقطاع نسبة (6%) سنوياً من أرباح الشركة (الاستثمارية، والتشغيلية) بهدف تنمية رأس مال الصندوق.

جدول (5)/القروض المتعثرة والتحصيلات بحسب المصارف خلال المدة (2007-2013) (ألف الدينار)

المصارف	عدد التعويضات	قيمة التعويضات	عدد التحصيلات	قيمة التحصيلات	الرصيد
الموصل	1	220533	0	0	220533
أشور	3	142931	1	79500	63431
الخليج	16	169705	1	14643	155062
بغداد	56	72492	0	0	72492
الشرق الاوسط	2	40015	1	24969	15046
الاستثمار	1	7270	0	0	7270
المجموع	79	652949	3	119112	533834

المصدر : التقرير السنوي للشركة العراقية للكفالات المصرفية 2013، ص10.

٤. فرص العمل: تهدف الشركة العراقية للكفالات المصرفية من خلال عملها إلى تطوير الواقع الاقتصادي للبلد، من خلال تسهيل حصول أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة على التمويل الرسمي، ومن ثم توفير فرص عمل (قائمة، جديدة)، والمساعدة في حل جزء من أزمة البطالة المتفاقمة في البلد. ويلاحظ من الجدول (6) أن أجمالي الفرص العمل المتحققة للمدة (2007-2013) قد بلغت (24094) ألف فرصآ عمل. شكلت فرص العمل القائمة ما نسبته (78%) من أجمالي الفرص المتحققة، وبواقع (18983) الف فرصة عمل. وأستطاعت أن توفر فرص عمل جديدة بواقع (5111) فرصة عمل، شكلت ما نسبته (22%) من أجمالي الفرص المتحققة.

جدول (6)
نتائج أعمال الشركة العراقية للكفالات المصرفية في توفير فرص العمل للمدة (2007-2013)

فرص العمل	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	المجموع
القائمة	347	506	3996	4297	3918	2450	3469	18983
الجديدة	107	210	314	540	1259	1935	746	5111
المجموع	454	716	4310	4837	5177	4385	4215	24094

المصدر : التقرير السنوي للشركة العراقية للكفالات المصرفية 2013، ص24.

رابعاً : المخاطر المالية التي تواجهها الشركة العراقية للكفالات المصرفية :

تتعرض الشركة لعدد من المخاطر المالية وتحاول أدارة الشركة التقليل من الاثار السلبية المحتملة من هذه المخاطر إلى الحد الادنى، وهذه المخاطر هي (الشركة العراقية للكفالات المصرفية، التقارير السنوية، 2007-2013):

١- مخاطر تحويل العملات: تواجه الشركة هذه المخاطر نتيجة منح بعض المصارف القروض لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالدولار الاميركي، ولتخفيض من نسبة هذه المخاطر قامت أدارة الشركة بالأتفاق مع أدارات المصارف على تقليل من نسبة القروض الممنوحة بالدولار الاميركي ومنحها بالدينار العراقي لتتجنب مخاطر سعر صرف العملات.

٢- مخاطر الاستثمار: تواجه الشركة هذه المخاطر نتيجة أحتفاظها برأسمالها على شكل الارصدة وودائع لدى المصارف الخاصة، ولتخفيض من نسبة هذه المخاطر تعتمد الشركة على مبدأ توزيع الاستثمارات وعدم تركيزها في مصرف واحد، وتنويع الاستثمارات بأختلاف أجال الودائع.

٣- مخاطر السيولة: تواجه الشركة هذه المخاطر نتيجة لتنامي أعداد القروض المضمونة من قبل الشركة، وتتضمن أدارة مخاطر السيولة الابقاء على نقد كاف وتوفير النقد اللازم لتسديد ألتزامات الشركة، وتقوم الشركة ومن خلال قسم أدارة المخاطر بوضع آلية للسيطرة والمتابعة على القروض المقدمة من قبل المصارف المانحة تستند إلى :

أ- بعد أجراء التحليل الطلبات الواردة للشركة يقوم القسم بأجراء التقييم لنسب التدفق النقدي وتقييم الضمانات لغرض أعطاء التوصية بالموافقة أو عدم الموافقة على الضمان مع بيان الاسباب.

ب- يقوم القسم بأجراء المطابقات الشهرية للمحفظة الائتمانية لكل مصرف مع سجلات الشركة ويتابع التسديدات الشهرية للمقترضين.

ت- تزويد مجلس الادارة بالتقارير الدورية عن موقف التسديدات وبالتفاصيل التي تبين التسديدات المتأخرة وتصنيفها بحسب فترات التأخير، مع بيان أسباب التأخير.
ث- أستمرارية اللقاءات والزيارات مع الوحدات الاقراض في المصارف لتبادل وتحديث المعلومات بخصوص أدارة المخاطر.
ج- متابعة التعويضات المسددة للمصارف وتحديثها وأستحصالها من خلال تسييل الضمانات.

المطلب الثاني: الشركة العراقية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة

أولاً : تأسيس الشركة وأهدافها: تأسست الشركة العراقية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة (IRAQI COMPANY FOR FINANCING SMEs) في أيار من سنة 2009 لغرض الإسهام في أنشاء وتطوير هذه المشروعات في العراق بمشاركة عدد من المصارف العراقية الخاصة والتي بواسطتها يتم منح القروض لهذه المشروعات.
تأسست الشركة على وفق اللوائح والقوانين العراقية المتعلقة بالشركات المالية الغير المصرفية، وقد حصلت على شهادة تأسيس وأجازة ممارسة المهنة أستناداً إلى شهادة التسجيل الصادرة من دائرة تسجيل الشركات لدى وزارة التجارة المرقمة (م ش 72012/2) بتاريخ 2009/5/18، وبموافقة البنك المركزي العراقي، بدأت الشركة أعمالها برأس مال مقداره (270) مليون دينار عراقي بمشاركة (9) مصارف عراقية خاصة، وأرتفع رأس مال الشركة إلى نحو (4,704) مليون دينار في سنة 2013. وقد حصلت الشركة خلال مدة عملها على ثلاثة منح بلغت مجموعها (16) مليون دولار مقدمة من الوكالة الاميركية للتنمية الدولية (USAID). وضعت أدارة الشركة منذ تأسيسها مجموعة من الاهداف التي من شأنها أن تجعل الشركة الرائدة في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق من خلال (الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، التقارير السنوية، 2009-2013):
١.اعداد برنامج لمنح القروض يلائم الوضع الاقتصادي للمقترضين من أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأفكار وتوجهات المانحيين عن طريق تحديد حجم القرض وفائدة القرض، ونسبة التمويل المشترك من قبل المصارف المشاركة في رأسمال الشركة.
٢.الإسهام في التنمية الاقتصادية من خلال توسيع منح القروض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
٣.توفير فرص عمل للعاطلين والمحافظة على فرص العمل القائمة.
٤.تعزيز ثقافة أقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة لدى المصارف الخاصة.
٥. تقديم القروض بأسعار فائدة تشجيعية أقل من معدل الفائدة السوقي.
٦.أنشاء برامج أقراض تستهدف جميع شرائح المجتمع ومختلف القطاعات الاقتصادية.
٧.أما بخصوص مواردها المالية فقد وضعت الشركة هدفين مختلفين الامد :
الاول قصير الامد : يتعلق بالتوجه المتعقل والفاعل لمواردها المالية من خلال شبكة المصارف الإسهام في رأس المال والتي تقدم القروض إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
الثاني طويل الامد : يتعلق بتوفير التمويل المستدام لهذه المشروعات عن طريق ألاستقطاب والتعاون المستقبلي مع الجهات المانحة الدولية والحكومية من أجل أستمرار رفد المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالاحتياجات المالية.

ثانياً : قروض الشركة العراقية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ((ICF-SME))

على الرغم من أن الشركة لا تمنح القروض بصورة مباشرة إلى هذه المشروعات ألا أنها وضعت معايير وحددت طبيعة القروض الممنوحة وألية منحها، وعلى أثرها تقوم المصارف المشاركة ألألتزام بها في عملية منح القروض لهذه المشروعات (الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، التقارير السنوية، (2009-2013):.
١.معايير الشركة ((ICF-SME)) في أقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة:
أ- المشروعات المسجلة في القطاع الرسمي.
ب- المشروعات التي تعمل في القطاعات الانتاجية المشروعة.
ت- المشروعات التي تحافظ على الوظائف القائمة والتي توفر فرص عمل جديدة.
ث- المشروعات التي تتوفر لديها سيولة نقدية وضمانات ثانوية لسداد ألتزاماتها.
ج- المشروعات المنظمة التي تتوفر لديها سجلات محاسبية.

٢.طبيعة قروض الشركة ((ICF-SME)) :

أ- مبلغ القرض: وضعت الشركة حد ادنى لقيمة القرض المقدم وهو (5000) ألاف دولار، وحد أقصى يبلغ (250000) ألف دولار أميركي، ويعتمد حجم القرض على طبيعة المشروع.

ب- معدل الفائدة: تفرض الشركة فائدة قدرها (3%) سنوياً عن التخصيصات المالية التي تقدمها لشبكة المصارف الإسهام وتسمح لهذه المصارف بفرض فائدة تتراوح بين (6%) إلى (7%) عن القروض المقدمة للمشروعات، ومن ثم لا يتجاوز معدل الفائدة الكلي (10%).

ت- مدة السماح : تبلغ شهرين من تاريخ أستلام القرض.

ث- مدة ألاستحقاق : مدة تسديد القرض تبلغ سنتين كحد أدنى في حين يتم التفاوض على الحد الاقصى مع أدارة المصرف.

٣.ألية منح القروض ((ICF-SME)) : تحصل الشركة على التمويل على شكل منح أو قروض ذات أسعار فائدة منخفض من منظمات دولية يسعون بتقديم الدعم المالي لتنمية وتطوير قطاع الخاص ومنها المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتقوم الشركة بتوزيع هذه ألاموال على المصارف الخاصة المشاركة في برنامجها، حيث تقوم هذه المصارف بأستلام الطلبات من أصحاب المشروعات من قبل وحدة متخصصة للأقراض المصرفي، وبعد دراسة المشروع وأستيفاءه كافة الشروط يقوم المصرف بمنح القرض وأرسال التقرير إلى الشركة، حيث تقوم الاخيرة بجمع وأكمال التقارير بشكل نهائي وأرسالها إلى الجهات الراعية للبرنامج. والمخطط (2) يوضح ألية عمل الشركة في منح القروض.

مخطط (2)

ألية منح قروض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من قبل الشركة (ICF-SME)

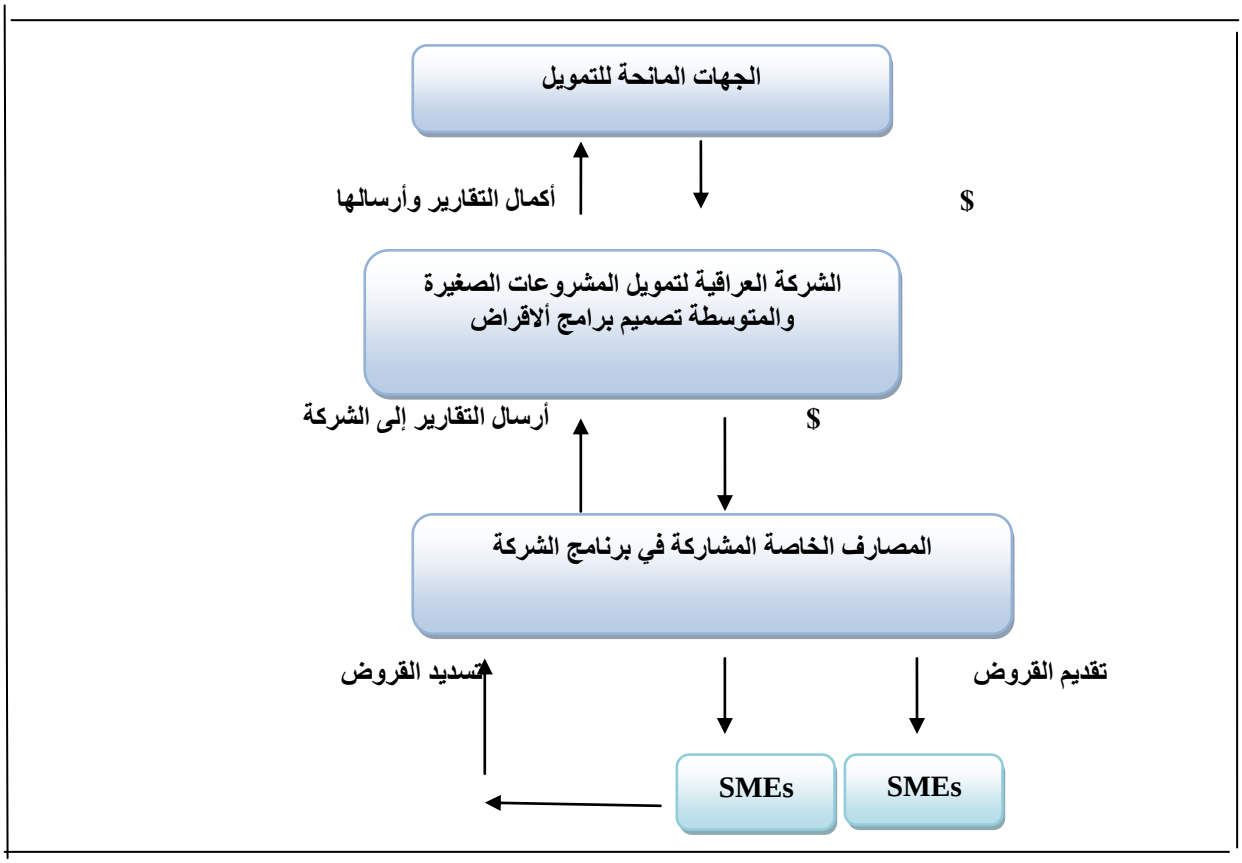

تم أعداد المخطط بالأستناد إلى التقرير السنوي للشركة العراقية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة 2010، ص6.

ثالثاً : نتائج الشركة العراقية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة (ICF-SME) في أقراض المشروعات للمدة (2009-2013) (الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، التقارير السنوية، (2009-2013):

١.توزيع القروض بحسب السنوات : تعمل الشركة العراقية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة على أستدامة التمويل من خلال جذب القروض والمنح المخصصة لتنمية وتطوير هذه المشروعات وتعتمد في ذلك أولاً على المنح المقدمة لها من قبل المنظمات الدولية والجهات الحكومية. ثانياً على التمويل المشترك من قبل المصارف المشاركة في برنامج الشركة. ثالثاً على أعادة اقراض المبالغ المالية للقروض المسددة، حيث يتم تجميع تسديدات القروض في حسابات منفصلة لدى المصارف الإسهام ويدار أستخدامها لتمويل جيل جديد من القروض.

ويلاحظ من الجدول (7) أنه خلال ألاشهر الستة الاولى من عمل الشركة وتحديداً بحلول 31 كانون الاول من سنة 2009 بلغت القيمة الاجمالية للقروض المقدمة من قبل الشركة وبواسطة المصارف الإسهام في البرنامج (7.8) مليون دولار، أي مايعادل (9.2) مليار دينار عراقي، من خلال تقديم (404) قرضاً موزعة على (16) محافظة عراقية، أذ تمكنت الشركة من تحقيق ذلك بأستخدام مواردها المالية، حيث بلغ إسهام الشركة (6) مليون دولار من أجمالي القروض الممنوحة، شكلت ما نسبته (77%) من القيمة الاجمالية للقروض المقدم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، في حين بلغ التمويل المشترك المقدم من قبل المصارف الإسهام حوالي (1.6) مليون دولار حيث بلغت نسبة إسهامها (20.5%) من القيمة ألاجمالية للقروض، وبلغت قيمة التدوير لتسديد القروض (0.2) مليون دولار وشكلت ما نسبته (2.5%) من القيمة الاجمالية للقروض،

وفي 31 كانون الاول من سنة 2013 بلغت القيمة الاجمالية للقروض المقدمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة (63.2) مليون دولار، من خلال منح (3834) قرضاً. بلغت قيمة المنح المصروفة من قبل الشركة (16.8) مليون دولار، وشكلت ما نسبته (26.5%) بينما بلغ التمويل المشترك من قبل المصارف الإسهام (16.7) مليون دولار، حيث بلغت نسبة إسهامها (26.5%) من القيمة الاجمالية للقروض. وبلغت قيمة التدوير لتسديد القروض (29.7) مليون دولار، وشكلت ما نسبته (47%) من القيمة الاجمالية للقروض.

جدول (7)

نتائج أقراض الشركة العراقية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة للمدة (2009-2013) (مليون دولار)

السنة	أعداد القروض (1)	مبلغ إسهام الشركة (2)	مبلغ تدوير القروض (3)	مبلغ إسهام المصارف (4)	المبلغ الاجمالي للقروض (5)
2009	404	6	0.2	1.6	7.8
2010	781	7	4.5	3.6	15.1
2011	1249	7	10.75	5.273	23.023
2012	2806	16.8	18.2	9.2	44.5
2013	3834	16.8	29.7	16.7	63.2

تم أعداد الجدول بالأستناد إلى التقارير السنوية للشركة للمدة (2009-2013).

وتأسيساً إلى ما تقدم، يلاحظ أن الشركة وخلال السنة ألاولى من عملها كانت تعتمد في ستراتيجيتها لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة على المنحة المقدمة لها من قبل الوكالة ألاميركية للتنمية الدولية وبنسبة (77%) من أجمالي القروض الممنوحة، تاركة النسبة المتبقية ما بين التمويل المشترك للمصارف وقيمة التدوير لتسديد القروض، وبعد مرور ثلاثة أعوام ونصف السنة من عمل الشركة وتحديداً في 31 كانون الاول من سنة 2013.

يلاحظ أن أجمالي القرض الممنوح من قبل الشركة قد أعتمدت بالمرتبة ألاولى على قيمة التدوير لتسديد القروض والتي شكلت ما نسبته (47%)، تاركة النسبة المتبقة مناصفة بين قيمة القروض الممنوحة من الجهات الراعية وقيمة التمويل المشترك من المصارف.

ويرى الباحثان من خلال ما تقدم أن هذا التغيير يدل على مؤشرين المؤشر الاول هي أن نسبة تسديد القروض الممنوحة للأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة وبفوائدها، كانت عالية والنسب السابقة تؤكد ذلك، حيث أصبحت الشركة وبعد مرور ثلاث أعوام تعتمد في منح القروض على قيمة التدوير لتسديد القروض وبنسبة (47%) بعد أن كانت (2.5%) من أجمالي القروض الممنوحة، وهذا يدل على أن القروض الممنوح لهذه المشروعات في العراق ذات مخاطرة منخفضة، والمؤشر الثاني هو زيادة نسبة التمويل المشترك من قبل المصارف الخاصة، حيث أرتفعت نسبة الإسهام إلى (26.5%) بعد أن كانت (20.5%) وهذا يدل على ثقة أدارة المصارف الخاصة بأصحاب هذه المشروعات بأسترداد القرض مع مستحقاته، ووصفه قروض منخفضة المخاطر، فضلاً عن قدرة أدارة المصارف على تخفيض نسبة المخاطرة التي تتعرض لها من خلال تحديد الضمانات المطلوبة ومحاولة التمييز بين المشروعات ذات المخاطرة المرتفعة والمشروعات ذات المخاطرة المنخفضة من الناحية الاقتصادية، فضلاً عن عدَّ هذه المشروعات سوق أستثمارية جديدة أمام المصارف الخاصة.

٢.توزيع القروض بحسب القطاعات : يوضح الجدول (8) توزيع قروض الشركة بحسب القطاعات أذ يلاحظ أن أغلب القروض الممنوحة من قبل الشركة هي قروض منحت للقطاع التجاري والخدمي وبواقع (2488، 1126) قرضاً على التوالي، وبقيمة أجمالية بلغت (44,324,050 ، 18,981,523) مليون دينار عراقي، وشكلت ما نسبته (57.1، 25.8)% على توالي من أجمالي القروض الممنوحة من قبل الشركة خلال المدة(2009-2014). وشأنها في ذلك شأن الشركة العراقية للكفالات المصرفية، وهذا توجه طبيعي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بعد سنة 2003. وبلغت عدد القروض الممنوحة إلى القطاع الصناعي (395) قرضاً وبقيمة أجمالية بلغت (8,842) مليون دينار عراقي، أذ شكلت ما نسبته (9%) فقط من أجمالي القروض الممنوحة. وهذا راجع إلى ذات الاسباب المشار إليها في الشركة العراقية للكفالات.

جدول (8)/توزيع قروض الشركة العراقية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بحسب القطاعات خلال المدة (2009-2014) (ألف دينار)

القطاع	أعداد القروض(*)	القيمة الاجمالية للقروض	الاهمية النسبة %
ألانشائية	71	2,131,921	1.6
تجاري	2,488	44,324,050	57.1
خدمي	1,126	18,981,523	25.8
زراعي	164	4,378,454	3.7
سياحي	28	976,125	0.6
صحي	85	1,965,344	1.9
صناعي	395	8,842,899	9
المجموع	4,357	81,600,318	100

- تم أعداد الجدول بالأستناد إلى بيانات الشركة العراقية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- (*) أعداد القروض الشركة العراقية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة للمدة 2009/6/1 ولغاية 2014/5/1.

المبحث الثالث / أثر تمويل المؤسسات الخاصة على المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق

المطلب الاول : تحليل دور مؤسسات التمويل الخاصة وأنعكاساتها على بعض المؤشرات الاقتصادية:

أولاً : نسبة تمويل المؤسسات الخاصة إلى الناتج المحلي الاجمالي (GDP)

لبيان أثر التمويل الممنوح من قبل المؤسسات الخاصة على الواقع الاقتصادي العراقي، يتوجب بيان نسبة هذا التمويل إلى الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية. ويلاحظ من الجدول (9) أن نسبة تمويل المؤسسات الخاصة إلى الناتج المحلي الاجمالي (GDP) للسنوات المختارة (2009, 2010, 2011) قد بلغت (1.77, 1.39, 1.24)% على التوالي من قيمة الناتج المحلي الاجمالي، والملاحظ من هذه النسب أنها أخذت بالانخفاض خلال السنوات المختارة، وهذا لا يدل على ضعف عمل تلك المؤسسات الخاصة في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بل على العكس من ذلك أذ يلاحظ من الجدول ذاته أرتفاع القيمة الاجمالية لقروض المؤسسات الخاصة، حيث بلغت نحو(23,242,775 , 23,228,564 , 27,847,191) مليون دينار عراقي على التوالي، وهذا يدل على أن عمل تلك المؤسسات في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تطور مستمر. ويرى الباحثان أن من أسباب ذلك التطور فضلاً عن الدفعات النقدية من المنح المقدمة من قبل الوكالة الامريكية للتنمية الدولية، هو أن تلك المؤسسات تحصل على أيرادات (فوائد، عمولات) أذ تقوم بأستخدام جزء من هذه الايرادات بأعادة أقراضها للمشروعات الصغيرة والمتوسطة أما بصورة مباشرة من خلال منح القروض كما هو في ألية عمل الشركة العراقية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة أو بصورة غير مباشرة من خلال زيادة أعداد القروض المضمونة كما هو في ألية عمل الشركة العراقية للكفالات المصرفية، ومن ثم يمكن أرجاع أنخفاض تلك النسب إلى أرتفاع قيمة الناتج المحلي الاجمالي خلال السنوات المختارة.

جدول (9)

نسبة إسهام مؤسسات التمويل الخاصة في الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية للسنوات المختارة (2009, 2010, 2011) (ألف دينار)

السنوات	المؤسسات الخاصة		القيمة ألاجمالية لقروض المؤسسات الخاصة	الناتج المحلي الاجمالي لكافة القطاعات الاقتصادية بالاسعار الجارية	نسبة القروض الممنوحة والمضمونة إلى الناتج المحلي الاجمالي %
	قيمة القروض الممنوحة للشركة العراقية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة (*)	القيمة القروض المضمونة للشركة العراقية للكفالات المصرفية			
	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)
2009	9.126.000	14,116,775	23,242,775	1,306,421,870	1.77
2010	8,541,000	14,687,564	23,228,564	1,670,932,044	1.39
2011	9,234,000	18,604,191	27,838,191	2,236,770,052	1.24

- تم أعداد الجدول بالأستناد إلى بيانات الجداول (2 ، 3 ، 7).
- (*) تم تحويل قيمة قروض الشركة العراقية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة السنوية من الدولار الامريكي إلى الدينار بضرب قيمة القروض بسعر الصرف (سعر المزاد) والبالغ (1170) لعامي (2010,2009) و (1166) لسنة 2011.

ثانياً : نسبة إسهام مؤسسات التمويل الخاصة في منح القروض

يعد تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الهدف الذي من أجلهُ تم أنشاء تلك المؤسسات الخاصة، أذ يلاحظ من الجدول (10) أن نسبة المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحاصلة على القروض من قبل تلك المؤسسات موضوع الدراسة للسنوات (2009, 2010, 2011) قد بلغت (15.4, 14.2, 5.1)% على التوالي من أجمالي المشروعات المسجلة لدى وزارة التخطيط والتعاون الانمائي. ومن وجهة نظر الباحثان تعد هذه النسب منخفضة، ويعزى هذا لعدة أسباب منها ضعف القدرة المالية لهذه المؤسسات الخاصة في تغطية كافة المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي أخذت بالتزايد خلال هذه السنوات، فضلاً عن ضعف عملية التسويق لتلك المؤسسات بين أوساط أصحاب الاعمال وأنحصارها في المؤتمرات والندوات والتي غالباً ما تنعقد بين أدارات تلك المؤسسات وأدارات المصارف الخاصة، بعيداً عن مشاركة المؤسسات الحكومية ذات الشأن كأتحاد الصناعات العراقية، فضلاً عن أن تلك المؤسسات لا تتعامل مع المصارف الحكومية التي تتمتع بالثقة الكاملة من قبل الجمهور، مما أدى إلى أنخفاض نسبة إسهام تلك المؤسسات في منح القروض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

جدول (10)/نسبة إسهام مؤسسات التمويل الخاصة في منح القروض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة السنوات المختارة (2009.2010.2011)

السنوات	أعداد القروض الممنوحة من قبل الشركة العراقية لتمويل المشروعات (1)	أعداد القروض المضمونة من قبل الشركة العراقية للكفالات المصرفية (2)	أجمالي عدد قروض مؤسسات التمويل الخاصة (3)	أعداد المشروعات الصغيرة والمتوسطة (4)	نسبة المشروعات الحاصلة على القروض من قبل المؤسسات الخاصة % (5)
2009	404	1198	1602	10340	15.4
2010	377	1257	1634	11187	14.2
2011	468	1959	2427	47440	5.1

تم أعداد الجدول بالأستناد إلى بيانات الجداول (1 ، 3 ، 7).

ثالثاً : نسبة إسهام مؤسسات التمويل الخاصة في توفير فرص العمل

يمثل تشغيل الأيدي العاملة من أهداف تلك المؤسسات، ولبيان تأثيرها في النشاط الاقتصادي فلا بد من معرفة مساهمتهما في هذا المجال. ويلاحظ من الجدول (11) أن نسبة إسهام مؤسسات التمويل الخاصة في توفير فرص عمل للسنوات المختارة (2009, 2010, 2011) بلغت (20.4, 13.4, 7.3)% على التوالي من أجمالي فرص العمل المتحققة من قبل المشروعات الصغيرة والمتوسطة المسجلة في وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، والملاحظ من هذه النسب أنها أخذت بالانخفاض خلال السنوات المختارة، وهذا لا يدل على ضعف عمل تلك المؤسسات الخاصة في توفير فرص العمل، بل على العكس من ذلك أذ يلاحظ من الجدول ذاته أرتفاع الفرص العمل المتحققة من قبل تلك المؤسسات خلال السنوات المختارة أذ بلغت نحو (5073, 10855 ,5854) على التوالي، وهذا يدل على أن عمل تلك المؤسسات في توفير فرص عمل في تطور مستمر، ومن ثم يمكن أرجاع ذلك ألانخفاض إلى زيادة فرص العمل المتحققة من قبل المشروعات الصغيرة والمتوسطة المسجلة لدى وزارة التخطيط والتعاون الانمائي.

جدول (11)/نسبة إسهام مؤسسات التمويل الخاصة في توفير فرص العمل للسنوات المختارة (2009, 2010, 2011)

السنوات	فرص العمل المتحققة من قبل الشركة العراقية لتمويل المشروعات (1)	فرص العمل المتحققة من قبل الشركة العراقية للكفالات المصرفية (2)	أجمالي فرص العمل المتحققة (3)	اعداد العاملين في المشروعات الصغيرة والمتوسطة (4)	نسبة إسهام مؤسسات التمويل الخاصة في توفير فرص العمل% (5)
2009	1212	4310	5522	28651	19.2
2010	1131	4837	5968	37821	15.7
2011	1404	5177	6581	147816	4.4

- تم أعداد الجدول بالأستناد إلى بيانات الجداول (1 ، 7)
- تم أستخراج العمود (1) من خلال ضرب أعداد القروض في (3) كمتوسط لعدد العاملين المتحققة، لعدم وجود بيانات توضح فرص العمل المتحققة من قبل الشركة.

المطلب الثاني: تقييم أداء مؤسسات التمويل الخاصة في عملية أقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق بعد ما تم تحليل بيانات مؤسسات التمويل الخاصة سوف يتم تقييم أداء تلك المؤسسات في عملية منح القروض. يوضح الجدول (12) أداء مؤسسات التمويل الخاصة في عملية منح القروض.

جدول (12)/أداء مؤسسات التمويل الخاصة في عملية منح القروض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق

أوجه المقارنة	مؤسسات التمويل	الخاصة
	الشركة العراقية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ((ICF-SMEs))	الشركة العراقية للكفالات المصرفية ((ICBG))
الضمانات	المصارف هي المعنية بتحديد وتقييم الضمانات المطلوبة (الضمانات العقارية و/أو كفالة موظف وأحياناً أثنين) حيث أن المصرف هو المعني بأسترداد قيمة القرض.	المصارف والشركة معنيين بتحديد وتقييم الضمانات المطلوبة (الضمانات العقارية و/أو كفالة موظف وأحياناً أثنين) حيث أن المصرف والشركة معنيين بأسترداد قيمة القرض.
ألية ألاقراض	أجراءات ألاقراض معني بها المصرف. طبيعة تسديد القروض تبلغ سنتين كحد أدنى في حين يتم التفاوض على الحد ألاقصى مع أدارة المصرف.	أجراءات الضمان مطولة أذ تتم دراسة طلب القرض مرتين ألاولى لدى المصرف وأذا تتم الموافقة على الطلب يتم تحويلهُ إلى الشركة لتتم دراستهُ مرة ثانية لأبداء الموافقة أو الرفض، وفي حالة أستيفاء كافة الشروط يتم أصدار شهادة ضمان خلال شهر من تاريخ التقديم. طبيعة تسديد القروض تبلغ سنة لقروض رأس المال العامل، وتبلغ (1-5) سنة لقروض ألاصول الثابتة.
معدل الفائدة	معدل الفائدة أقل من السعر السائدة في السوق.	معدل الفائدة السائدة في السوق بالفضلاً عن تحمل المقترض عمولة الضمان والبالغة (2%).
الوضع التنظيمي	خاضعة لأشراف واللوائح التنظيمية للبنك المركزي العراقي.	خاضعة لأشراف واللوائح التنظيمية للبنك المركزي العراقي.
وضعية ألارباح	مؤسسات تجارية ربحية.	مؤسسات تجارية ربحية.

تم أعداد الجدول بالأستناد إلى فقرات البحث.

تأسيساً إلى ما تقدم، يرى الباحثان من خلال دراسة واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق تبين أن هناك عدة معوقات تواجه هذه المشروعات ومنها المعوقات التمويلية، حيث تعاني المشروعات الصغيرة والمتوسطة من أرتفاع معدل الفائدة ونقص أو ضعف في قيمة الضمانات التي يقدمها أصحاب هذه المشروعات، فضلاً عن طول مدة ألاجراءات وكثرة المستندات المطلوبة في عملية منح القروض من قبل المصارف الحكومية والخاصة،

ومن أجل تذليل المعوقات أمام تمويل هذه المشروعات فقد تبنى البنك المركزي العراقي أنشاء مؤسسات تمويل خاصة تحاول تذليل تلك المعوقات أمام تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، غير أن تلك المؤسسات الخاصة في العراق لم تتجاوز بعد كافة المعوقات التي تواجه تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

فمن خلال الجدول (12) يلاحظ أستمرار عقبة الضمانات التي تعاني منها هذه المشروعات في العراق، حيث أنيطت الشركة العراقية لتمويل المشروعات ((ICF-SME)) مسؤولية طلب وتقييم الضمانات إلى المصارف المشاركة في برنامج الشركة، وتلك المصارف هي المعنية بتحديد وتقييم الضمانات المطلوبة من أجل منح القرض، ومن ثم العودة إلى ذات العقبة التي تواجه تمويل المشروعات من قبل المصارف الحكومية والخاصة وهي الضمانات العقارية وكفالة الموظفين والتي غالباً لا تتوفر لدى أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك هي الحال لدى الشركة العراقية للكفالات المصرفية ((ICBG))، حيث وعلى الرغم من أن أحدى أهداف هذه الشركة هو تذليل المعوقات أمام تمويل المشروعات من خلال أقناع المصارف بتقديم القروض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة على أن تكون الشركة هي الضامنة لقيمة القرض، ألا أن الملاحظ من سير عملية ضمان القرض من قبل الشركة، أن المقترض يدقق طلبهُ مرتين الاولى من قبل المصرف الإسهام في برنامج الشركة وفي حالة أستيفاء كافة الشروط وتقديم الضمانات الكافية يتم تحويل طلبهُ إلى الشركة من أجل الحصول على شهادة ضمان وهذه الاخيرة تقوم بتحويل الطلب إلى قسم أدارة المخاطر في الشركة لدراسة الطلب وتقييم الضمانات وفي حالة الاقتناع بالضمانات المقدمة تقوم الشركة بأصدار شهادة الضمان خلال شهر من تاريخ تقديم الطلب، وفي هذه الحالة على المقترض أقناع طرفين وليس طرف واحد هما المصرف والشركة من أجل الحصول على القرض، ومن ثم العودة إلى ذات العقبة التي تواجه تمويل المشروعات من قبل المصارف الحكومية والخاصة وهي الضمانات العقارية وكفالة الموظفين والتي غالباً لا تتوفر لدى أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، غير أن الشركة العراقية للكفالات المصرفية ومن خلال ضمان ما نسبته (75%) من قيمة القرض الممنوحة شجعت المصارف الخاصة على منح القروض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وضمان السيولة النقدية لدى تلك المصارف الخاصة في حال تعثر سداد القروض المضمونة.

أما بخصوص معدل الفائدة المفروض على القروض، فمن أهداف عمل الشركة العراقية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ((ICF-SME)) هي منح قروض لهة المشروعات بسعر فائدة أقل من معدل الفائدة السائد في السوق من خلال المتابعة الدورية لأسعار الفائدة الصادرة من البنك المركزي العراقي، ومن ثم أستطاعت الشركة أن تخفف من الاعباء المالية لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، أما بخصوص الشركة العراقية للكفالات المصرفية ((ICBG)) فقد تبين من خلال طبيعة القروض المضمونة أن تتحمل معدل الفائدة السائدة في السوق بالفضلاً عن تحمل المقترض عمولة والبالغة (2%) نتيجة أصدار شهادة ضمان، ومن ثم أرتفاع التكاليف المالية التي تتحملها المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

الأستنتاجات :

١.في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، وزيادة حدة المنافسة، تأتي أهمية أنشاء مؤسسات تمويل خاصة كأحد مصادر تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، من أجل دعم تلك المشروعات في ظل المنافسة التي تواجهها نتيجة الانفتاح الأسواق العالمية وأزالة الحواجز والعقبات التي تواجه تدفق المنتجات المستوردة.

٢.تأثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالاحداث السياسية والاقتصادية التي مر بها البلد، والتي غالباً ما كانت تؤثر على القطاع الصناعي بشكل عام والمشروعات الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص.

٣.من خلال قراءة واقع المشروعات الصغيرة في العراق نجد عدم أنسجام المفهوم العراقي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة مع المفاهيم المعمول بها دولياً، بشكل خاص فيما يتعلق بقيمة المكائن والمعدات التي حددها المشرع العراقي بما لايزيد عن مائة ألف دينار عراقي.

٤.من خلال قراءة واقع المشروعات الصغيرة في العراق نجد أنها أكثر عدداً وأستخداماً للأيدي العاملة من المشروعات المتوسطة، وهذا يوضح الخلل في هيكل بنيان الصناعة التحويلية في العراق وعدم وجود مشروعات متوسطة الحجم متسق مع حجوم المشروعات الكبيرة والصغيرة.

٥.أنخفاض مستوى إسهام المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية (GDP)، وهذا يدل على وجود معوقات متعددة تواجهها هذه المشروعات والتي أنعكست في ضعف قدرتها التنافسية أمام السلع والمنتجات المستوردة.

٦.تركز نشاط المشروعات الصغيرة والمتوسطة في صناعة المنتجات الغذائية وصناعة الخشب والاثاث وصناعة المنتجات التعدينية، لكون هذه الانشطة لا تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة بالفضلاً عن أنها أنشطة تنتج سلع أساسية تشكل نسبة مهمة من ألانفاق الاستهلاكي العائلي فضلاً عن توفر بعض مستلزمات تلك الصناعات في السوق المحلي.

٧.أنعدام الروابط الامامية والخلفية بين المشروعات الكبيرة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، جعل أعتماد المشروعات الكبيرة على المدخلات والتجهيزات المستوردة، مما أدى إلى تحجيم دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في توفير المدخلات الوسيطة مما أسهم في توقف الكثير من المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

٨.فيما يخص واقع التمويل في العراق ومؤسسات التمويل الخاصة تبين :-

أ- يعود ضعف فرص حصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة على التمويل إلى عدم توفر الضمانات العقارية وكفالات الموظفين والتي تطلبها المؤسسات الحكومية والمؤسسات الخاصة.

ب- أن السياسة النقدية الانكماشية التي أتبعها البنك المركزي العراقي وتحديداً بعد سنة 2003 الاثر في أنخفاض حجم التمويل الممنوح للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ت- أن مؤسسات التمويل الخاصة حديثة التكوين في العراق، حيث قام البنك المركزي العراقي بأنشاء مؤسسات تمويل خاصة تعنى بتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ويتمثل نشاطها الرئيسي في دور الوساطة المالية حيث تقوم بأستلام المنح من المنظمات المانحة وتحويل تلك المنح إلى شبكة المصارف الخاصة لغرض تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وأستطاعت تلك المؤسسات أن تقدم (14568) ألف قرض خلال مدة عملها بقيمة أجمالية بلغت نحو (159.7) مليون دولار.

ث- ضعف الدعاية التسويقية لبرامج مؤسسات التمويل الخاصة في العراق بين أوساط أصحاب ألاعمال، وأنحصار المؤتمرات والندوات التي تقيمها هذه المؤسسات مع أدارات المصارف الخاصة والتي غالباً ما تنعقد بعيداً عن المؤسسات الحكومية ذات العلاقة وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة لسماع أقتراحاتهم والوقوف على المعوقات التي يواجهونها في الوصول إلى تلك المؤسسات والاقتراض منها.

ج- ضعف فاعلية دور تمويل المؤسسات الخاصة في تعزيز القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة بشكل عام والمتوسطة على وجه التحديد.

ح- لم تستطيع مؤسسات التمويل الخاصة في العراق أن تتجاوز كافة المعوقات التي تواجه تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة من قبل المصارف التجارية.

التوصيات

١.تنويع الهيكل الاقتصادي وعدم الاعتماد على القطاع النفطي، وتوجيه عناية خاصة لقطاع الصناعة التحويلية ورفع إسهامها في الناتج المحلي الاجمالي وعدم أقتصار السياسات المحفزة نحو المشروعات الكبيرة بل يجب توجيهها نحو المشروعات الصغيرة والمتوسطة لما لها من أهمية كبيرة في تحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي.

٢.أعادة النظر بالمفهوم العراقي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ليكون أكثر أنسجاماً مع الواقع ألاقتصادي العراقي بشكل خاص فيما يتعلق بقيمة المكائن والمعدات المستخدمة في المشروع.

٣.أنشاء هيئة مستقلة متخصصة لدعم وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق أسوةً بما معمول به في أغلب بلدان العالم، تعنى بتلك المشروعات من مرحلة التخطيط والتأسيس مروراً إلى مرحلة الانتاج والتسويق، وذلك لتجاوز التقاطعات في الرؤى والبرامج والسياسات من قبل الجهات القائمة على تلك المشروعات، وأن يكون لهذه الهيئة فروعاً في كل محافظة من المحافظات العراقية.

٤.في مجال ألاطار التشريعي والتنظيمي، فأن هناك حاجة ماسة لتحسين بيئة ألاعمال في العراق من خلال النهوض بنوعية القوانين والتشريعات المتعلقة بالأستثمار في القطاع الخاص، وتقليص الفجوات الزمنية بين نصوص القوانين وتطبيقها على أرض الواقع، وأتخاذ التدابير التي من شأنها أن تخفض من تكلفة الاعمال وتقليص عدد الاجراءات والوقت المقضي في التعامل مع الاجهزة الحكومية، وأصلاح الأسواق المالية بما يسهل عملية الحصول على التمويل وتوفير مصادر متعددة للتمويل.

٥.ضرورة تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وبخاصة التي تعتمد على المدخلات المحلية، مع التأكيد على أهمية أقامة المجمعات الصناعية المتكاملة التي تتوفر بها البنية التحتية لتلك المشروعات من أراضي وطاقة كهربائية وطرائق المواصلات، والتشجيع على أنتشارها في البلد، والعمل على توسيع الترابطات بين المشروعات الكبيرة وبين المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

٦.في المجال التسويقي ضرورة دعم الدولة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في هذا المجال، من خلال أنشاء منافذ تسويقية منتظمة والعمل على أقامة المعارض الدولية لتعريف المستهلك المحلي والاجنبي بمنتجات تلك المشروعات في داخل وخارج البلد، وأتباع الاساليب العلمية الحديثة في مجال التسويق عبر الدعاية والاعلان والاهتمام بأجراء البحوث التسويقية خاصة في مجال دراسة الأسواق وأذواق المستهلكين وغيرها.

٧.أعتماد سياسة تجارية مشجعة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من قبل الدولة تركز على حماية منتجات هذه المشروعات من المنافسة الاجنبية، مع منحها أعفاءات من الضرائب والرسوم.

٨.عدم النظر إلى المنح التي تقدمها المنظمات الدولية إلى مؤسسات التمويل الخاصة العراقية على أساس انها سوف تسهم في تصحيح الاختلالات الهيكلية والمعوقات في سوق الائتمان بشكل نهائي، ومن ثم تقليص دور الحكومة في توفير التمويل لتلك المؤسسات، بل يجب النظر إلى تلك المنح على أنها مكملاً لدور الدولة وليس بديلاً عنها، وبناءً على هذا يوصي الباحثان ضرورة قيام المؤسسات المالية الحكومية وعلى رأسها البنك المركزي العراقي بمشاركة مؤسسات التمويل الخاصة في العراق في رأسمالها أو منحها القروض بدون فائدة أو بأسعار فائدة منخفضة على أن تمنح هذه الاخيرة تلك القروض إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأجراءات أكثر سهولة ويسر.

٩.ضرورة أيجاد صيغة تعاون بين مؤسسات التمويل الخاصة والمصارف الحكومية من أجل فتح نوافذ أكثر للمشروعات الصغيرة والمتوسطة للحصول على التمويل.

المصادر

١.البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للأحصاء والابحاث، النشرات الاحصائية للسنوات (2005-2012).
٢.الجادر، ثابت حامد "القطاع الصناعي الخاص وأهميته في التنمية الاقتصادية" *مجلة المنصور* – كلية المنصور الجامعة، العدد 5، 2002.
٣.حسين، عيادة سعيد "البطالة في العراق : أسبابها - وسبل معالجتها" *مجلة العلوم الاقتصادية والادارية* - جامعة الانبار، العدد 8، المجلد 4، 2012.
٤.الحلفي، عبدالجبار عبود "السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي في أستهداف التضخم " *مجلة العلوم الاقتصادية*، مركز دراسات الخليج، العدد 31، المجلد 8، 2012.
٥.الربيعي ، فلاح خلف ، سبل النهوض بدور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في العراق ، متاح على الشبكة الدولية : www.ahewar.org.
٦.الشركة العراقية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، التقارير السنوية للشركة للسنوات (2009-2013)، صفحات متفرقة.
٧.الشركة العراقية للكفالات المصرفية، التقارير السنوية للشركة للسنوات (2007-2013).
٨.صليبي، ياسمين سعدون "الصناعات الصغيرة والمتوسطة في العراق الواقع والطموح" منشورات وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للأحصاء، مركز التدريب والبحوث الاحصائية، سنة 2014.
٩.صندوق النقد العربي، وأخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2013.

١٠. الطباع، حمدي "المشروعات الصغيرة والمتوسطة الواقع والتحديات والفرص" ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العربي ألاول حول تفعيل المبادرات العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في مجال الصناعات الصغيرة والمتوسطة– القاهرة يوم 23 مايو 2013.
١١. كجه جي، صباح أسطفيان "التخطيط الصناعي في العراق للحقبة (1921-1980)" بغداد - بيت الحكمة، الطبعة الاولى، 2002.
١٢. مقابلة مع السيد (أمين عبدالستار أمين) المدير المفوض للشركة العراقية للكفالات المصرفية .
١٣. موسى، عبد الستار عبدالجبار، ناصر: رحيق حكمت "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع ألاقتصاد العراقي" *مجلة العلوم الاقتصادية والادارية*- جامعة المستنصرية، العدد 34، 2012.
١٤. الورد، ابراهيم موسى، ياس، راوية عبدالرحيم "استراتيجة مقترحة لتنمية المنشأت الصغيرة والمتوسطة في العراق" مجلة *كلية بغداد للعلوم الاقتصادية*، العدد 12، 2006.
١٥. وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، جمهورية العراق، الجهاز المركزي للأحصاء الصناعي، مديرية الاحصاء الصناعي. التقارير الاحصائية للسنوات (1970-2012).
١٦. وزارة الصناعة والمعادن، جمهورية العرق، المديرية العامة للتنمية الصناعية، قسم التخطيط، شعبة المعلومات والبيانات.

Private Financial Institutions and their Role in the Development of Small and Medium sized Enterprises in Iraq

Abstract

the reality of small and medium enterprises analysis reflects weaknesses plaguing these enterprises and strengths that are characterized by, and thus the formulation of appropriate solutions to the obstacles faced by these enterprises to enhance its contribution to the achievement of economic and social development. Iraqi small and medium enterprises suffer from several obstacles stand in front of development and support their competitiveness, the finance one of the main obstacles which impede growth and development of these enterprises, noting the banking system in Iraq reluctance to lend to small and medium-sized enterprises, as a result of the high cost of lending these enterprises compared to large projects, as well as the inability of these enterprises provide sufficient guarantees required by banks, in addition to lack of information on these enterprises, prompting banks consider this risky high projects, and this is why necessarily to adopt mechanisms and programs that will reduce the obstacles facing the financing of these enterprises and holds the linkage task between enterprises on the one hand The banks on the other hand, and thus contributing to improve the chances of these enterprises is to obtain appropriate financing. Through this need arose after the year 2003 private financing institutions that focus on supporting small and medium enterprises to exceed the limitations and obstacles imposed by the banking funders that. Where the CBI initiated in cooperation with the US Agency for International Development, introduced the idea of small and medium-Iraqi private banks enterprise finance, has crystallized the idea Created two companies (the Iraqi Company for Bank Guarantees, the Iraqi Company for Financing SMEs).

Keywords : Small and Medium Enterprises , Financing Private Institutions.